

بحار الأنوار

[316] ومما يدل على ذلك قوله تعالى: " إنما يتقبل الله من المتقين " (1) مع أن عبادة غير المتقين مجزية إجماعاً، وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم واسماعيل: " ربنا تقبل منا " (2) مع أنهما لا يفعلان غير المجزي، وقوله تعالى: " فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر " (3) مع أن كلا منهما فعل ما أمر به من القربان، وقوله صلى الله عليه وآله: إن من الصلاة ما يقبل نصفها وثلثها وربعها، وإن منها لما تلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها وجه صاحبها، والتقريب ظاهر، ولأن الناس لم يزالوا في سائر الأعصار والامصار يدعون الله تعالى بقبول أعمالهم بعد الفراغ منها، ولو اتحد القبول والأجزاء لم يحسن هذا الدعاء إلا قبل الفعل كما لا يخفى، فهذه وجوه خمسة تدل على انفكاك الأجزاء عن القبول. وقد يجاب عن الأول بأن التقوى على مراتب ثلاث أولها التنزه عن الشرك وعليه قوله تعالى: " وألزمهم كلمة التقوى " (4) قال المفسرون هي قول لا إله إلا الله وثانيها التجنب عن المعاصي، وثالثها التنزه عما يشغل عن الحق جل وعلا ولعل المراد بالمتقين أصحاب المرتبة الأولى، وعبادة غير المتقين بهذا المعنى غير مجزية، وسقوط القضاء، لأن الإسلام يجب ما قبله. وعن الثاني بأن السؤال قد يكون للواقع، والغرض منه بسط الكلام مع المحبوب، وعرض الافتقار لديه، كما قالوه في قوله تعالى " ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطانا " (5) على بعض الوجوه. وعن الثالث بأنه تعبير بعدم القبول عن عدم الأجزاء، ولعله لخلل في الفعل.

(1) المائدة: 27. (2) البقرة: 127. (3)

المائدة: 27. (4) الفتح: 26. (5) البقرة: 286.